Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

# Electronic payment methods and their impact on the reality of the trade balance in Iraq for the period (2013-2022)

**Huda Raad Hashem*[A], Bakir hameed jassoom [B], Abdul Razzaq Hamad Hussein [B]**

[A] College of Administration and Economics/Samarara university

[B] College of Administration and Economics/Tikrit University

***Keywords:***
Electronic payment, trade balance.

***Article history:***
Received 25 Dec. 2024
Accepted 23 Jan. 2025
Available online 25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Huda Raad Hashem**
College of Administration and Economics/Samarara university

**Abstract**: With the development of the global economy and the flourishing of the information technology revolution, the importance of electronic payment systems has increased in meeting the demands of the contemporary economy. This research aims to understand the impact of electronic settlements on Iraq's trade balance during the period from 2013 to 2022. The significance of the study lies in its contribution to understanding the relationship between electronic payment systems and trade balance performance, particularly after the global shift towards using electronic systems in international trade operations. The research is based on the hypothesis that the widespread use of electronic payment methods positively contributes to improving the trade balance by enhancing the efficiency and speed of commercial transactions, thus establishing a positive correlation between the two. The study aims to explore the advantages, disadvantages, and characteristics of electronic payments, how these advantages translate into the trade balance, and to analyze and evaluate the role these systems play in supporting Iraq's trade balance.

# وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2013-2022)

**هدى رعد هاشم**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة سامراء**

**بكر حميد جسوم**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة تكريت**

**عبد الرزاق حمد حسين**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة تكريت**

**المستخلص**

مع تطور الاقتصاد العالمي وازدهار ثورة تكنولوجيا المعلومات، ازدادت أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في تلبية متطلبات الاقتصاد الحديث إذ يسعى هذا البحث إلى فهم مدى تأثير التسويات الإلكترونية على الميزان التجاري في العراق خلال الفترة 2013-2022. وتأتي أهمية البحث كونه يسهم في التعرف على العلاقة بين وسائل الدفع الإلكترونية وأداء الميزان التجاري، خاصة بعد توجه العالم نحو استخدام الأنظمة الإلكترونية ضمن عمليات التجارة الدولية. ويعتمد البحث على فرضية أن انتشار وسائل الدفع الإلكتروني يساهم إيجابياً في تحسين الميزان التجاري عبر تحسين كفاءة وسرعة العمليات التجارية، مما يعزز علاقة طردية بينهما. يهدف البحث إلى التعرف على مزايا وعيوب وخصائص الدفع الإلكتروني، وآليات انتقال هذه المزايا إلى ميزان التجارة الخارجية، فضلا عن تحليل وتقييم الدور الذي تلعبه هذه الوسائل في دعم الميزان التجاري العراقي.

**الكلمات المفتاحية:** الدفع الالكتروني، الميزان التجاري.

**المقدمة**

شهد العالم في العقدين الأخيرين تحوّلات نوعية في الأنظمة المالية، كان أبرزها التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، والتي باتت تمثل محورًا جوهريًا في العمليات التجارية المعاصرة. وانعكست هذه التحولات على الاقتصاد العراقي، لا سيما في ظل سعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي. يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر وسائل الدفع الإلكترونية على الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (2013-2022)، من خلال دراسة العلاقة بين كفاءة التسويات الإلكترونية وحركة الصادرات والواردات. وتنبع أهمية الدراسة من الحاجة الماسّة لفهم الأبعاد الاقتصادية لتكنولوجيا الدفع، ودورها في تعزيز التوازن التجاري. وتعتمد الدراسة على منهج تحليلي يربط البيانات الرقمية بالتطورات التقنية والاقتصادية في العراق.

**مشكلة البحث:** تتبلور مشكلة البحث حول السؤال الآتي: ما مدى إسهام التسويات الإلكترونية في دعم الميزان التجاري العراقي؟ وما طبيعة العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأداء الميزان التجاري في العراق؟

**أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في تحليل العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأداء الميزان التجاري للعراق، لا سيما في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي العالمي وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور المتزايد لأنظمة التسوية الإلكترونية في تعزيز كفاءة عمليات التبادل التجاري، مما يسهم في تحسين أداء الميزان التجاري للعراق كما يكتسب البحث أهميته من الحاجة الماسة لفهم آليات الدفع الحديثة وتأثيرها على التجارة الخارجية، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز القدرة على مواكبة التحولات المالية العالمية.

**فرضية البحث:** يقوم البحث على فرضية أن انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يساهم في تحسين واقع الميزان التجاري في العراق نتيجة للمزايا التي تقدمها هذه الوسائل، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما.

**أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. استعراض المفاهيم الخاصة بنشأة وتطور وسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها.
2. التعرف على مزايا وعيوب استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في العراق.
3. فهم كيفية انتقال مزايا الدفع الإلكتروني إلى أداء الميزان التجاري وتحليل هذا التأثير.

**حدود البحث:**

- **الحدود الزمانية:** تشمل الفترة 2013-2022، باستثناء بعض مؤشرات الدفع الإلكتروني التي يتم تحليلها للفترة 2017-2022 نظراً لأن التجربة في العراق بدأت حديثاً.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الاقتصاد العراقي.

**هيكلية البحث:** ينقسم البحث على ثلاثة مباحث أساسية:

1. المبحث الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني وواقع الميزان التجاري.
2. المبحث الثاني: الجانب التحليلي لبعض مؤشرات الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية في العراق.
3. المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التسويات الالكترونية وواقع الميزان التجاري.

## المبحث الأول

## الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني وواقع الميزان التجاري

### أولاً. الإطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني:

1. **مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني**: تُعرف وسائل الدفع الإلكتروني وفق الوثائق الأمريكية على أنها الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاتصالات المتاحة لدعم النشاط التجاري للمؤسسات (حجازي، 2007: 46). وتُعد وسائل الدفع الإلكتروني "مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية كوسيلة للدفع"، وتتضمن البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية (Dhoir,1991:11). كما تُعرَّف أيضاً بأنها "مجموعة من الأدوات وإجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تعمل على توفير البيانات وإرسالها من الجهة الدافعة إلى الجهة المستلمة، وتسوية المدفوعات (Balino et al., 1996: 22).

بناءً على ذلك، يعتمد الدفع الإلكتروني على استخدام البطاقات الإلكترونية، التي تُصمم وفق أشكال محددة تحتوي على اسم المؤسسة المصدرة، وشعارها، ورقم البطاقة، واسم حاملها، ورقم حسابه، وتاريخ انتهاء صلاحيتها. وتتيح هذه البطاقات لحاملها سحب النقد من أجهزة الصراف الآلي، أو استخدامها كأداة دفع مقابل السلع والخدمات لدى التجار والشركات المعتمدة. وتُعدّ أيضاً أداة ضامنة للمدفوعات ضمن حد معين من الرصيد المتاح.

**2. مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني:**

**أ. مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:**

- **سهولة الاستخدام وسرعة الأداء:**

- توفر وسائل الدفع الإلكتروني سهولة في الاستخدام وسرعة في إتمام المعاملات
- تتيح فترة سماح ائتماني تتراوح بين 25 و55 يوماً، مما يقلل من الحاجة إلى حمل النقد الورقي. (يوسف، 2012: 27).

❖ **التقليل من التعاملات الورقية:**

- تسهم في خفض استخدام الإيصالات الورقية وتقليل الفواتير.
- تسهل إتمام الصفقات الفورية عبر الهاتف باستخدام رقم البطاقة فقط (رمضان وآخرون، 2003: 20).

❖ **إمكانية مشاركة الاستخدام:**

- تتيح للمستخدمين منح حق الاستخدام لأفراد الأسرة ضمن نفس الحساب الائتماني.
- ميزة سهلة التفعيل والإلغاء، ومفيدة في حالات السفر الطارئة (زواش، 2011: 97).

❖ **امتياز الاستخدام:**

- الحصول على خصومات على الإقامة في الفنادق الكبرى وبعض الخدمات الأخرى.
- تعزيز التحقق من هوية المستخدم عبر الصورة الشخصية على البطاقة، خاصة أثناء السفر (الطائي، 2010: 187).

❖ **فوائد للبائع:**

- تضمن حقوق البائع وتساهم في زيادة حجم المبيعات، إذ يميل المستخدمون للشراء باستخدام البطاقات أكثر من النقد الورقي.
- تقلل من مخاطر الاختلاسات المالية لتجار التجزئة (النجار، 2002: 49)

**ب. عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:**

❖ زيادة الاقتراض والإنفاق:

- يميل بعض حاملي بطاقات الدفع الإلكتروني إلى الاستخدام غير المتزن، مما يؤدي إلى إنفاق مبالغ تفوق قدرتهم الفعلية على السداد
- تراكم الديون بسبب الفوائد المرتفعة قد يضع الأفراد تحت ضغط مالي كبير ويؤثر على استقرار الأسر.
- التسهيلات التي تقدمها البطاقات تشجع على الإنفاق غير المخطط، مما يعمق من الأعباء المالية على المستخدمين. (Dhoir, 1991: 22)

❖ الديون المعدومة والمتعثرة:

- زيادة أعداد حاملي بطاقات الائتمان قد ترفع من نسبة الديون المتعثرة إذا استغرق المستخدمون فترات طويلة للسداد.
- يشكل هذا الوضع عبئاً مالياً على المؤسسات المصدرة للبطاقات (مجيد، 2013: 845).

❖ الضغط على السيولة البنكية:

- كثرة طلبات السحب النقدي والاقتراض باستخدام البطاقات الائتمانية قد تؤدي إلى ضغط على السيولة لدى البنوك.

أ. هذا الضغط يحد من قدرة البنوك على تلبية احتياجات عملائها من السيولة.

❖ المخاطر الأمنية:

- تشمل التحديات الأمنية حالات فقدان البطاقة أو سرقتها، فضلا عن الاحتيال أو التزوير.
- تتحمل المؤسسات المالية المصدرة للبطاقات تكاليف تعويضات الاحتيال، مما يزيد من الأعباء المالية والتكاليف التشغيلية (الطائي، 2010: 207).

**ثانياً. الإطار النظري للميزان التجاري:**

1. **ماهية الميزان التجاري:** يشير الميزان التجاري إلى الفرق بين قيمة واردات وصادرات الدولة، ويُعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة، حيث يُعتبر جزءاً من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، يُعرف الميزان التجاري أيضاً بأنه رصيد العمليات المتعلقة بالمشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهو التعريف الشائع الاستخدام حالياً. يُقاس الميزان التجاري بفارق قيمة الصادرات عن الواردات على مدى فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون ثلاثة أشهر (الشمري، 2019: 45)

ويمكن تعريف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما يكون هذا الفرق محسوبًا على مدار ثلاثة أشهر (محمد، 2020: 60).

ويُعبَّر عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات - إجمالي الواردات

2. **التوازن الاختلال في الميزان التجاري:** تُعد حالة التوازن في الميزان التجاري نادرة، بينما يحدث الاختلال بشكل متكرر. وعلى الرغم من ذلك، تسعى الدول إلى تحقيق التوازن التجاري عن طريق الحد من وارداتها وزيادة صادراتها، لتقليل العجز التجاري. يوضح هذا المفهوم التوازن والاختلال كما قال (محمد، 2020: 61):

أ. **التوازن في الميزان التجاري**

يتحقق التوازن عندما تتساوى إيرادات الدولة من صادراتها مع نفقاتها، بمعنى تساوي جانب الدائن والمدين في الميزان. يُعد التوازن حالة تحقق عند تساوي الإنتاج المحلي مضافاً إليه الواردات مع الطلب المحلي مضافاً إليه الصادرات، مما يعني استقرار الأسعار المحلية وثبات أسعار الصرف، مما يحقق توازناً اقتصادياً داخلياً وخارجياً.

ب. **الاختلال في الميزان التجاري:** يُشير الاختلال إلى الحالة المعاكسة للتوازن، إذ يكون أحد جانبي الميزان التجاري أكبر من الآخر. فإذا كان جانب الدائن أكبر من جانب المدين، يكون هناك فائض، أما إذا كان جانب المدين أكبر، فهذا يعني عجزاً تجارياً وينقسم الاختلال على نوعين كما تناوله كل من (حسن، 2018: 82) و(عبدالله، 2021: 78):

- **الفائض في الميزان التجاري:** يحدث الفائض في واقع الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من الواردات، مما يجعل الدولة في مركز دائن أمام الدول الأخرى، إذ يمكنها استثمار الفائض من العملة الأجنبية المتأتية من زيادة الصادرات، سواء عبر الأنشطة الاستثمارية أو إقراضه لدول أخرى أو استخدامه لتمويل استيراد السلع والخدمات يُعتبر الفائض مؤشراً إيجابياً على الأداء الاقتصادي الجيد، مما يعكس قدرة الدولة الإنتاجية ومرونتها في تلبية الطلبين المحلي والخارجي ومن جانب آخر، قد يُعتبر الفائض عائقاً أمام دول أخرى إذ يؤدي إلى عجزها التجاري، وتعد سياسات مثل رفع قيمة العملة وإلغاء التعريفات الجمركية من التدابير المستخدمة للحد من الفائض التجاري.
- **العجز في الميزان التجاري:** العجز في واقع الميزان التجاري يحدث عندما تفوق الواردات قيمة الصادرات، مما يضع الدولة في مركز مدين أمام الدول الأخرى، ويجعلها مضطرة لسحب النقد الأجنبي أو الاقتراض لسد العجز، وخاصة إذا كانت الواردات تشمل سلعاً استهلاكية. أما إذا كانت الواردات تتعلق بسلع إنتاجية تُسهم في التنمية الاقتصادية، فقد تكون نتائجها إيجابية وتدعم قدرة الدولة على سداد ديونها. لكن استمرار العجز وارتفاعه يشير عادةً إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع قيمة العملة نتيجة لتقلبات العرض والطلب.

تُعزى أسباب العجز التجاري إلى عوامل عدة، منها تثمين سعر صرف العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، مما يقلل من تنافسية صادرات الدولة ويزيد من وارداتها، ومن ثم يُسهم في حدوث عجز تجاري. فضلا عن ذلك، تعاني بعض الدول، وخاصة النامية، من اختلالات هيكلية في الميزان التجاري نتيجة اعتمادها على سلعة أو اثنتين فقط للتصدير، وارتفاع درجة الاعتماد على الواردات، مما يعرضها لمخاطر الديون المتزايدة أمام الدول الأخرى.

**ثالثاً. العلاقة النظرية بين التسويات الإلكترونية والميزان التجاري في العراق:** تُعَدّ التسويات الإلكترونية أحد العناصر المحورية التي تساهم في تحسين كفاءة النظام التجاري والاقتصادي لأي دولة، وخاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي. تتسم هذه التسويات بتسهيل المعاملات التجارية عبر تقليل الزمن والتكاليف المرتبطة بالتحويلات النقدية والتجارة الدولية (عبد الحسين، 2020: 69) بناءً على ما تم تناوله، يمكن استنتاج العلاقة النظرية بين التسويات الإلكترونية والميزان التجاري في العراق على النحو الآتي كما ذكرها كل من (الزيدي، 2020: 92) و (سليمان، 2022: 55):

1. **تحسين كفاءة المعاملات التجارية:** تسهم التسويات الإلكترونية في تسريع عمليات الدفع والاستلام، مما يعزز قدرة الشركات على تنفيذ الصفقات بشكل أسرع. هذه الكفاءة تُعزز من حركة التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، ومن ثم يُمكن أن يسهم ذلك في تحسين الميزان التجاري.
2. **زيادة القدرة التنافسية:** بفضل التسويات الإلكترونية، تتمكن الشركات العراقية من التعامل مع أسواق جديدة وتوسيع قاعدة عملائها بشكل أكثر فعالية. هذه القدرة التنافسية تُمكّن العراق من زيادة صادراته من السلع والخدمات، مما يُعزز من الفائض التجاري أو يقلل العجز.
3. **تحفيز الاستثمار:** تسهم الأنظمة الإلكترونية في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير بيئة تجارية شفافة وفعالة. الاستثمارات الأجنبية تُعزّز من قدرة العراق على تطوير قطاعه الإنتاجي، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وتخفيض الاعتماد على الواردات.
4. **تعزيز الشفافية وتقليل الفساد:** تعتمد التسويات الإلكترونية على أنظمة تكنولوجية متقدمة تُعزّز من الشفافية وتقلل من فرص الفساد والممارسات غير المشروعة في التجارة. هذا الأمر يُعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، مما يؤدي إلى زيادة النشاط التجاري وتحسين الميزان التجاري.

خامساً، التقليل من تكاليف العمليات التجارية: من خلال استخدام التسويات الإلكترونية، يتم تقليل التكاليف المرتبطة بالتجارة، مثل تكاليف التحويلات المالية والعمولات المصرفية. هذا الانخفاض في التكاليف يُتيح للشركات خفض أسعارها، مما يُعزز القدرة التنافسية للصادرات العراقية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التسويات الإلكترونية تمثل أداة فعالة لتحسين الميزان التجاري في العراق، حيث تُعزز من الصادرات، وتقلل من الواردات، وتُسهم في تطوير الاقتصاد المحلي. وعليه، فإن تعزيز استخدام هذه الأنظمة الإلكترونية يُعتبر ضرورة ملحة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري ورفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد

## المبحث الثاني: تحليل بعض مؤشرات وسائل الدفع الإلكتروني والميزان التجاري في العراق

### أولاً. تحليل تطور مؤشرات الدفع الالكتروني في العراق:

1. تحليل تطور نظام التسوية في العراق ويبين الجدول رقم (1) في أدناه، الفترة من عام 2013 وحتى عام 2022، شهد نظام التسوية في العراق تغيرات واضحة في عدد عمليات التحويل بالعملة الأجنبية وقيمتها. ففي عام 2013، بلغ عدد عمليات التحويل 9,403 عملية، محققًا نموًا إيجابيًا بنسبة 36.02% مقارنة بالعام السابق. وبلغت قيمة التحويلات في هذا العام 7,285.54 مليون دولار، بزيادة كبيرة بلغت 96.85%، نتيجة للزيادة الملحوظة في أسعار النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي للعائدات في العراق، ساهم هذا التحسن في إيرادات النفط الى تعزيز القدرة المالية للأفراد، مما أدى إلى زيادة قدرتهم على إجراء التحويلات المالية.

بعد هذا الارتفاع، بدأت أعداد التحويلات وقيمتها بالانخفاض تدريجيًا، وكان ذلك واضحًا في عام 2017، إذ وصل عدد التحويلات إلى 9,927 عملية، بانخفاض طفيف بنسبة 1.47% عن العام السابق، بينما انخفضت قيمة التحويلات إلى 3,268.68 مليون دولار، بمعدل نمو سلبي قدره 25.10%. يُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط الخام، مما أثر على حجم التحويلات.

استمر هذا الاتجاه بالتغير؛ ففي عام 2019، شهدت التحويلات نموًا ملحوظًا، إذ بلغ عددها 21,528 عملية، بزيادة 21.13%، وارتفعت قيمة التحويلات إلى 5,874.59 مليون دولار، بنمو إيجابي بلغ 29.51%. إلا أن هذا الانتعاش لم يدم طويلًا؛ حيث عادت قيم التحويلات إلى الانخفاض في عام 2020، إذ بلغت 4,979.46 مليون دولار، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 15.24%، نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية.

وفي الأعوام اللاحقة، بدأت التحويلات بالتعافي تدريجيًا، إذ بلغ عدد عمليات التحويل في عام 2022 حوالي 30,107 عملية، محققةً نموًا بنسبة 15.27%، في حين وصلت قيمة التحويلات إلى 9,235.15 مليون دولار، بنمو إيجابي كبير بلغ 71.73%، مما يعكس تعافي الاقتصاد العراقي وتحسن القدرة الشرائية للأفراد خلال هذه الفترة

جدول (1): تطور واقع التسوية في العراق للمدة (2013-2022)

| السنة | عدد عمليات التحويل بالدولار | معدل النمو % | قيمة التحويلات (بالمليون دولار) | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|
| 2013 | 9403 | 36.02 | 7285.543360 | 96.85 |
| 2014 | 10814 | 15.01 | 7070.243761 | -2.96 |
| 2015 | 10489 | -3.01 | 6749.524791 | -4.54 |
| 2016 | 10075 | -3.95 | 4363.921981 | -35.34 |
| 2017 | 9927 | -1.47 | 3268.683085 | -25.10 |
| 2018 | 17772 | 79.03 | 4535.590683 | 38.77 |
| 2019 | 21528 | 21.13 | 5874.599219 | 29.51 |
| 2020 | 22637 | 5.15 | 4979.468573 | -15.24 |
| 2021 | 26119 | 15.38 | 5377.739430 | 8.00 |
| 2022 | 30107 | 15.27 | 9235.153763 | 71.73 |

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة.

2. تحليل تطور أجهزة الصرف الآلي ونقاط الدفع الإلكتروني في العراق لمدة من 2013 إلى 2022.

تُظهر البيانات المالية الواضحة في الجدول رقم 2 في أدناه تطورًا كبيرًا في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي في العراق خلال الفترة من 2013 إلى 2022، مما يعكس تحولًا ملحوظًا نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي والشمول المالي. ارتفع عدد نقاط الدفع الإلكتروني (POS) بشكل كبير من 271 نقطة في عام 2013 إلى 10,718 نقطة في عام 2022، بمعدل نمو إجمالي بلغ حوالي 3,855%. هذا النمو يعكس جهودًا مستمرة لتوسيع شبكة الدفع الإلكتروني في العراق، إذ شهدت أعلى معدلات النمو في عام 2020 بنسبة 238.72%، وهي فترة تأثرت بجائحة كورونا التي أدت إلى توجه الأفراد والشركات نحو حلول الدفع غير النقدية. ومع ذلك، لوحظ تباطؤ في معدل النمو خلال عامي 2019 و2022 بنسبة 1.18% و28.68% على التوالي، مما يشير إلى مرحلة استقرار نسبي في عام 2019 وفي 2022 اقترب السوق من التشبع.

فيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي يوضح الجدول رقم 2 في أدناه، ازدياد عدد الأجهزة من 128 جهازًا في 2013 إلى 2,223 جهازًا في 2022، بمعدل نمو إجمالي بلغ 1,637% شهدت الفترة بين 2015 و2016 أعلى معدلات النمو بنسبة 85.14%، مما يعكس جهودًا كبيرة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية في تلك الفترة ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تباطؤًا نسبيًا في معدل النمو، حيث سجلت 16.87% في عام 2021 و14.43% في عام 2022، مما يدل على تحول التركيز نحو الدفع الإلكتروني كبديل أكثر فاعلية.

أما عدد بطاقات الدفع الإلكتروني، فقد ارتفع بشكل ملحوظ من 1,479,173 بطاقة في عام 2013 إلى 16,202,771 بطاقة في عام 2022 إذ كان النمو الأكبر في عام 2018 بمعدل 139.65%، وهو ما يشير إلى تغييرات هيكلية هامة في النظام المالي العراقي وزيادة اعتماد الأفراد على التعاملات المصرفية الإلكترونية وهذا الاتجاه يعكس نجاحًا واضحًا للمؤسسات المصرفية في استقطاب شريحة أوسع من السكان إلى النظام المصرفي الرسمي.

إن البيانات تعكس بوضوح تحولًا نحو الاقتصاد الرقمي في العراق، حيث أدت زيادة نقاط الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي إلى تحسين الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد وهذا التحول يُسهم في تعزيز الشفافية المالية والحد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما يُعزز استقرار الاقتصاد الوطني.

جدول (2): عدد نقاط الدفع الالكتروني POS في العراق للمدة 2013-2022

| السنة | عدد اجهزة الصراف الالي | معدل النمو % | عدد نقاط الدفع الالكتروني POS | معدل النمو % | عدد بطاقات الدفع الإلكترونية | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 128 | | 271 | | 1479173 | |
| 2014 | 183 | 42.96 | 295 | 8.85 | 1739246 | 17.58 |
| 2015 | 249 | 36.06 | 387 | 31.18 | 3298137 | 89.63 |
| 2016 | 461 | 85.14 | 735 | 89.92 | 4729296 | 43.39 |
| 2017 | 656 | 42.29 | 918 | 24.89 | 6377305 | 34.84 |
| 2018 | 865 | 31.86 | 2200 | 139.65 | 8810030 | 38.15 |
| 2019 | 1014 | 17.23 | 2226 | 1.18 | 10506725 | 19.26 |

| السنة | عدد اجهزة الصراف الالي | معدل النمو % | عدد نقاط الدفع الالكتروني POS | معدل النمو % | عدد بطاقات الدفع الإلكترونية | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2020 | 1340 | 32.15 | 7540 | 238.72 | 11749408 | 11.83 |
| 2021 | 1566 | 16.87 | 8329 | 10.46 | 14906294 | 26.67 |
| 2022 | 1792 | 14.43 | 10718 | 28.68 | 16202771 | 8.70 |

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة.

**ثانياً. تحليل واقع مؤشرات الميزان التجاري في العراق:**

**1. واقع الصادرات:** يتناول التحليل تطور صادرات العراق خلال الفترة من 2013 إلى 2022 وفقًا للبيانات الواردة في الجدول رقم (3) أدناه يُلاحظ أن قيمة الصادرات في عام 2013 شهدت تباينًا ملحوظًا بين الارتفاع والانخفاض، إذ تأثرت سلبًا بعوامل عدة، بما في ذلك تراجع أسعار النفط عالميًا وقد بلغت قيمة الصادرات في عام 2016 أدنى مستوى لها، حيث سجلت حوالي 41,298،4 مليون دولار، بمعدل نمو سالب قدره 19.56-% يُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى تراجع صادرات النفط الخام، الذي يُشكل غالبية الصادرات العراقية.

ومع حلول عام 2018، بدأت الصادرات بالارتفاع، إذ بلغت قيمتها 86,359،9 مليون دولار، محققة معدل نمو إيجابي بلغ 50.04% يُعزى هذا النمو إلى زيادة عوائد تصدير النفط الخام، مما ساهم في تعزيز الوضع الاقتصادي للعراق.

في عام 2020، شهدت الصادرات انخفاضًا حادًا، إذ وصلت إلى 46,863،20 مليون دولار، بمعدل نمو سالب بلغ 41.58- % يعود هذا التدهور إلى التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، التي أدت إلى تقليص النشاط الاقتصادي وتقليل الطلب العالمي على النفط.

ومع ذلك، فقد بدأت الصادرات في التعافي مجددًا في عام 2022، إذ سجلت أعلى قيمة لها خلال الفترة المعنية، وبلغت 118,044،80 مليون دولار، محققة معدل نمو إيجابي بلغ 61.52% يُعزى هذا الارتفاع إلى ازدهار ونمو الاقتصاد العراقي بعد التعافي من جائحة كورونا، فضلا عن الزيادة في الطلب العالمي على النفط والسلع العراقية.

علاوة على ذلك، يُعتبر استحداث عمليات الدفع الإلكتروني أحد الأسباب المهمة التي ساهمت في تحسين أداء صادرات العراق، فقد أدت تعزيز نظم الدفع الإلكتروني إلى تسهيل نقل الأموال إلى العراق، مما أتاح للشركات والمستثمرين القدرة على إجراء المعاملات المالية بسرعة وسهولة.

هذا التحول الرقمي في نظام الدفع قد أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار إلى البلاد كما إن تحسين آليات الدفع الإلكتروني ساهم في تسريع وتيرة التبادل التجاري، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات العراقية لتوسيع نطاق صادراتها، خصوصًا في القطاعات غير النفطية.

ومن ثم، يمكن عد عمليات الدفع الإلكتروني عنصرًا أساسيًا في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، مما يعزز قدرة البلاد على المنافسة في الأسواق العالمية ويزيد من عوائد الصادرات.

**2. واقع الصادرات:** يتناول التحليل تطور استيرادات العراق خلال الفترة من 2013 إلى 2022 وفقًا للبيانات الواردة في الجدول رقم (3) في أدناه، مع التركيز على دور عمليات الدفع الإلكتروني في

تعزيز هذا التطور. يُلاحظ أن قيمة الاستيرادات شهدت تزايدًا ملحوظًا، إذ بلغت في عام 2013 حوالي 53,822،2 مليون دولار، بمعدل نمو إيجابي قدره 7.31%، ويعزى هذا النمو جزئيًا إلى زيادة عوائد تصدير النفط الخام وفعالية نظم الدفع الإلكتروني في تسهيل المعاملات التجارية.

بين عامي 2014 و2016، تعرضت قيمة الاستيرادات لتقلبات ملحوظة، حيث انخفضت بشكل حاد في عام 2016 لتسجل 29,077،2 مليون دولار، محققة معدل نمو سالب بلغ 27.93- %. يُعزى هذا الانخفاض إلى تدني صادرات النفط الخام، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية والاستثمار في السوق المحلية. ومع ذلك، ساهمت تطورات الدفع الإلكتروني في تحسين كفاءة المعاملات التجارية حتى في أوقات الأزمات، مما ساعد الشركات على إدارة احتياجاتها المالية بشكل أكثر فعالية.

ومع بدء الفترة من 2017 إلى 2019، عادت الاستيرادات إلى الارتفاع، إذ بلغت قيمتها في عام 2019 نحو 48,943،8 مليون دولار، محققة معدل نمو إيجابي قدره 24.06%. وتُظهر البيانات أن فئة الآلات ومعدات النقل احتلت المرتبة الأولى في نسب المساهمة من إجمالي الواردات، إذ بلغت 38.5%، تليها المصنوعات المتنوعة بنسبة 15.8% والسلع المصنعة بنسبة 11.4%. كان لتطوير آليات الدفع الإلكتروني دورٌ بارز في تسريع عمليات الشراء والاستيراد، مما أتاح للمستوردين القدرة على التعامل مع الموردين الأجانب بكفاءة أكبر.

في عام 2020، شهدت الاستيرادات انخفاضًا ملحوظًا لتصل إلى 41,048،60 مليون دولار، بمعدل نمو سالب بلغ 16.13- %. يُعزى هذا التراجع إلى التدهور الاقتصادي الناتج عن جائحة كورونا، التي أدت إلى تقليص الأنشطة التجارية وتراجع الطلب على السلع. رغم ذلك، استمرت نظم الدفع الإلكتروني في تقديم الدعم للأعمال التجارية من خلال تسهيل المعاملات عن بُعد.

ومع ذلك، في عام 2022، عاودت الاستيرادات الارتفاع مجددًا، إذ سجلت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، وبلغت 46,914،8 مليون دولار، محققة معدل نمو إيجابي بلغ 35.12%. يُعزى هذا التحسن إلى تعافي الاقتصاد العراقي من آثار جائحة كورونا وعودة النشاط التجاري إلى مستوياته السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الدفع الإلكتروني الذي ساعد في تسريع العمليات التجارية وتعزيز الثقة بين المستوردين والموردين.

بناءً على ما سبق، يتضح أن استيرادات العراق تأثرت بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية العالمية والمحلية، وبرزت أهمية الدفع الإلكتروني كأداة فعالة في تحسين كفاءة التجارة وتعزيز الاستيرادات، مما يعكس ضرورة الاستمرار في تطوير نظم الدفع الإلكتروني لضمان استقرار الاقتصاد ونموه.

جدول (3): تطور واقع الميزان التجاري في العراق للمدة 2013-2022

| السنة | الصادرات (مليون دولار) | معدل النمو % | الاستيرادات (مليون دولار) | معدل النمو % | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 90587.2 | | 53822.2 | | 36765.4 |
| 2014 | 85370.1 | -5.76 | 49812.5 | -7.45 | 35558.6 |
| 2015 | 51338.5 | -39.86 | 40347.3 | -19.00 | 10991.2 |
| 2016 | 41298.4 | -19.56 | 29077.2 | -27.93 | 12221.1 |
| 2017 | 57559.1 | 39.37 | 32355.7 | 11.28 | 25203.4 |

| السنة | الصادرات (مليون دولار) | معدل النمو % | الاستيرادات (مليون دولار) | معدل النمو % | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 86359.9 | 50.04 | 394532 | 21.94 | 46906.7 |
| 2019 | 80211.4 | -7.12 | 489438 | 24.06 | 31267.6 |
| 2020 | 46863.20 | -41.58 | 41048.60 | -16.13 | 5814.60 |
| 2021 | 73083.8 | 55.95 | 347211 | -15.41 | 38362.7 |
| 2022 | 118044.8 | 61.52 | 46914.8 | 35.12 | 71130.8 |

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة.

## المبحث الثالث

## تحليل العلاقة بين التسويات الالكترونية وواقع الميزان التجاري

**أولاً. تحليل العلاقة من الجانب العملي:** يبين الجدول رقم 4 في أدناه تقلبات في واقع الميزان التجاري العراقي خلال الفترة بين 2013 و2022 وكانت التقلبات ملحوظة نتيجة تأثره بعوامل اقتصادية داخلية وخارجية في البداية، سجل الميزان التجاري قيمة بلغت 36,765.4 مليون دولار في عام 2013، إلا أنه بدأ بالانخفاض التدريجي ليصل إلى 35,558.6 مليون دولار في 2014، بانخفاض نسبته 3.3% و هذا الاتجاه التراجعي استمر بشكل حاد في عام 2015، إذ انخفض إلى 10,991.2 مليون دولار، مسجلًا تراجعًا كبيرًا بنسبة 69.1% مقارنة بالعام السابق، نتيجة تراجع أسعار النفط الذي يُعد المصدر الرئيس للإيرادات العراقية لكن في عام 2016، شهد الميزان التجاري تحسنًا طفيفًا ليصل إلى 12,221.1 مليون دولار، بمعدل نمو إيجابي قدره 11.2%، مما يعكس بداية تعافٍ تدريجي.

وفي عامين 2017 و2018، سجل الميزان التجاري تحسنًا ملحوظًا، إذ ارتفع في عام 2017 إلى 25,203.4 مليون دولار، بمعدل نمو قدره 106.2% مقارنة بالعام السابق، واستمر في الارتفاع ليبلغ 46,906.7 مليون دولار في 2018، بمعدل نمو بلغ 86.1% ومع ذلك، عاد الميزان التجاري للتراجع في عام 2019 مسجلًا 31,267.6 مليون دولار، بانخفاض نسبته 33.4%.

الفترة الأكثر تحديًا كانت في عام 2020، إذ انخفض الميزان التجاري إلى 5,814.6 مليون دولار، متأثرًا بشدة بتداعيات جائحة كورونا، التي أثرت على الطلب العالمي على النفط والصادرات العراقية لكن مع بداية التعافي الاقتصادي في 2021، سجل الميزان التجاري ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى 38,362.7 مليون دولار، بمعدل نمو 559.7% وفي عام 2022، حقق الميزان التجاري أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ 71,130.8 مليون دولار، بمعدل نمو 85.4% مقارنة بالعام السابق، مدفوعًا بتحسن أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي.

هذه التقلبات تُبرز أهمية التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ودعم استقرار الميزان التجاري في مواجهة الصدمات الخارجية.

جدول (4) العلاقة بين التسويات الالكترونية والميزان التجاري للمدة 2013-2022

| السنة | قيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكترونية | الميزان التجاري |
|---|---|---|
| 2013 | 7285.543360 | 36765.4 |
| 2014 | 7070.243761 | 35558.6 |
| 2015 | 6749.524791 | 10991.2 |
| 2016 | 4363.921981 | 12221.1 |
| 2017 | 3268.683085 | 25203.4 |
| 2018 | 4535.590683 | 46906.7 |
| 2019 | 5874.599219 | 31267.6 |
| 2020 | 4979.468573 | 5814.60 |
| 2021 | 5377.739430 | 38362.7 |
| 2022 | 9235.153763 | 71130.8 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 1 و3.

يوضح الشكل الأول في أدناه تطور واقع الميزان التجاري وقيمة عمليات التحويل الإلكتروني يظهر الشكل الأول تطور الميزان التجاري العراقي (باللون الأسود) وقيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الإلكترونية (باللون الأخضر) بين عامي 2013 و2022.

- ❖ المحور الرأسي الأيسر يمثل قيمة الميزان التجاري بالمليون دولار، بينما المحور الرأسي الأيمن يمثل قيمة عمليات التحويل بنظام التسوية الإلكترونية.
- ❖ اللون الأخضر يوضح الاتجاه العام لنمو عمليات التحويل الإلكتروني على مر السنوات، إذ نلاحظ تصاعداً في قيمة العمليات الإلكترونية مع مرور الوقت، خاصة في السنوات الأخيرة.
- ❖ الأعمدة السوداء تمثل قيمة الميزان التجاري على مدار السنوات، مع تباين في الارتفاع والانخفاض؛ إذ شهد الميزان التجاري تراجعاً في بعض السنوات (خاصة 2015 و2020)، بينما شهد زيادة واضحة في 2018 و2022.

**تفسير الشكل**

- يعكس الاتجاه التصاعدي لقيمة عمليات التحويل الإلكتروني التوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في العراق.
- العلاقة بين الميزان التجاري وقيمة التحويلات الإلكترونية قد تكون مؤشراً على تأثير التحويلات الإلكترونية على حركة التجارة الدولية، إذ يؤدي ارتفاع التحويلات إلى دعم الاقتصاد وزيادة الصادرات.
- كما نلاحظ تأثير الأزمات الاقتصادية، مثل جائحة كورونا في 2020، على الميزان التجاري، مع بقاء التحويلات الإلكترونية عند مستويات مستقرة نسبيًا

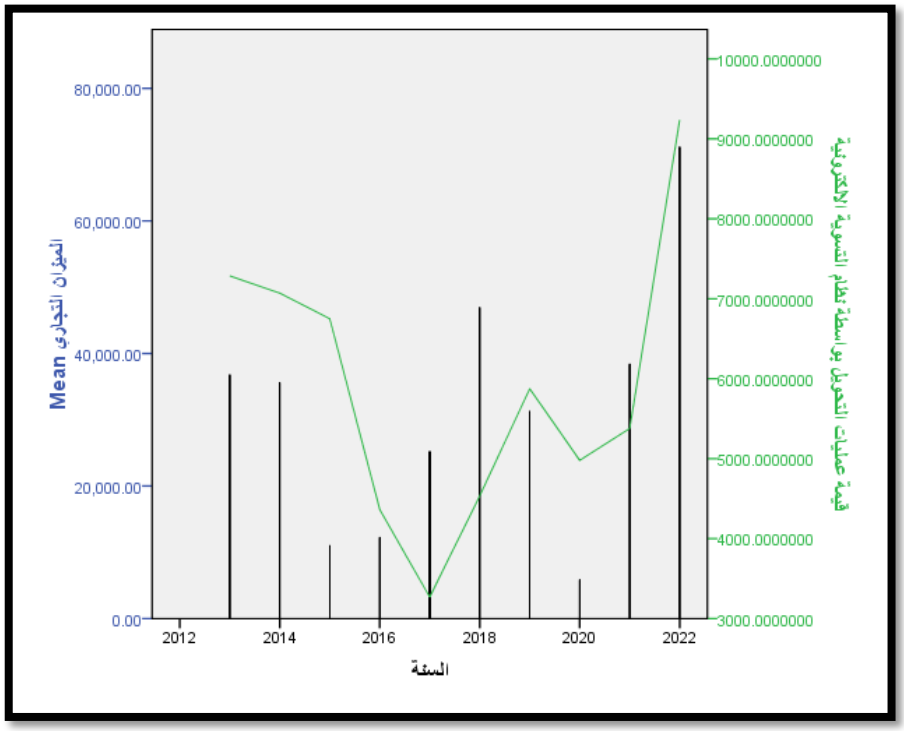


شكل (1): من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الشكل الثاني في أدناه توزيع النسب المئوية لقيمة التحويلات والميزان التجاري في الشكل الثاني، يظهر رسم بياني شريطي يوضح توزيع النسب المئوية لقيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الإلكترونية، مقارنةً بقيمة الميزان التجاري.

- ❖ الجزء الأفقي يمثل قيمة عمليات التحويل الإلكتروني على مدار السنوات، بينما يُظهر كل شريط نسبة معينة توضح مساهمة التحويلات ضمن الاقتصاد.
- ❖ العمود العمودي الأيسر يعرض قيم الميزان التجاري المقابلة لكل سنة، بينما النسبة المئوية توضح نسبة كل قيمة ضمن إجمالي التحويلات والميزان التجاري.

تفسير الشكل

- يعرض الشكل التغيرات السنوية في نسبة التحويلات الإلكترونية كنسبة مئوية من الميزان التجاري.
- نلاحظ ارتفاعًا تدريجيًا في النسب على مدار السنوات، مما يشير إلى أهمية متزايدة للتحويلات الإلكترونية ضمن الميزان التجاري.
- يعكس هذا الرسم دور التسويات الإلكترونية كأداة دعم أساسية في الاستقرار الاقتصادي، إذ تسهم في تحفيز التجارة من خلال تسهيل المعاملات المالية.

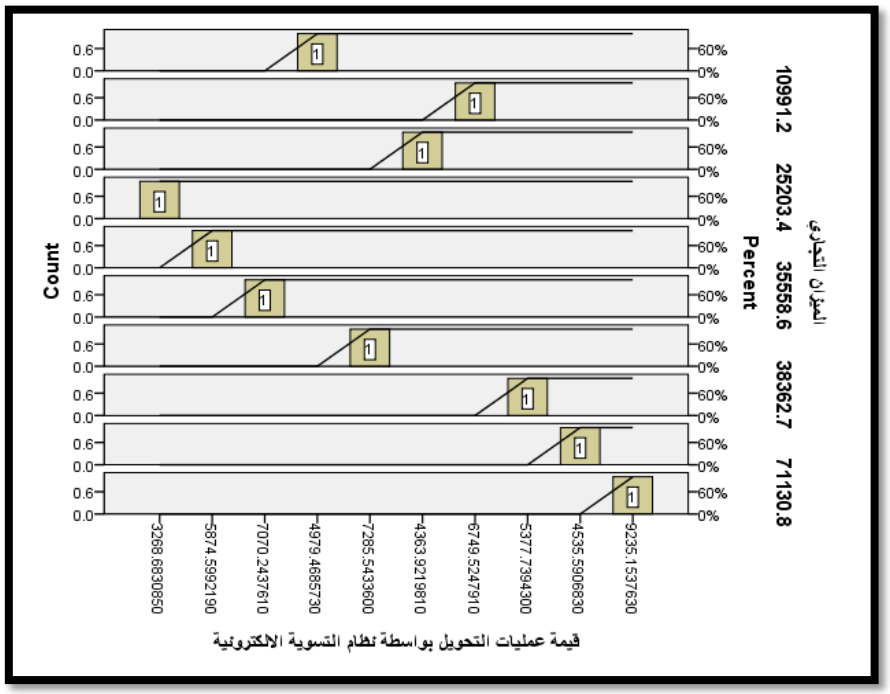


شكل (2): من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بناءً على الشكلين في أعلاه يمكن توضيح أن التحويلات الإلكترونية عبر نظام التسوية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العراقي، إذ تدعم استقرار الميزان التجاري وتسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية.

**ثانياً. التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني وكيفية التأثير على الميزان التجاري في العراق وتقديم الحلول الممكنة لمعالجة هذه التحديات:**

1. يواجه الدفع الإلكتروني في العراق عددًا من التحديات التي تؤثر على كفاءته وقدرته على دعم الميزان التجاري بصورة إيجابية وفيما يلي أبرز هذه التحديات وتأثيراتها المحتملة:

**أ. ضعف البنية التحتية التكنولوجية:**

- ❖ التحدي: يعاني العراق من بنية تحتية تكنولوجية محدودة، تشمل ضعف تغطية الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر، مما يؤثر على استمرارية وسهولة الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني.
- ❖ التأثير على الميزان التجاري: هذا التحدي يقلل من قدرة الأفراد والشركات على إجراء المعاملات الإلكترونية بسلاسة، مما يؤثر سلبًا على حركة التجارة الإلكترونية ويحد من إمكانية تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، ومن ثم يُضعف الميزان التجاري.

**ب. محدودية الثقافة المالية وغياب الثقة العامة**

- ❖ التحدي: يواجه الدفع الإلكتروني عراقيل تتعلق بضعف الثقافة المالية وعدم الثقة في الأنظمة الإلكترونية، إذ يفضل العديد من المواطنين التعاملات النقدية خوفًا من الاحتيال وعدم الثقة في أمن الأنظمة الرقمية.
- ❖ التأثير على الميزان التجاري: يؤدي هذا التحدي إلى انخفاض الاعتماد على الأدوات الإلكترونية في المعاملات التجارية، مما يحد من توسع التجارة الإلكترونية ويؤدي إلى بطء دوران رأس المال، مما يؤثر سلباً على مستوى الصادرات والواردات.

**ج. قصور التشريعات القانونية والتنظيمية**

- ❖ التحدي: يعاني نظام الدفع الإلكتروني من نقص في التشريعات القانونية والتنظيمية الشاملة التي تحمي حقوق المستخدمين وتضمن بيئة آمنة لهم. وبرغم وجود بعض اللوائح، إلا أن التنفيذ العملي لهذه التشريعات غير كافٍ لتعزيز الثقة في النظام.
- ❖ التأثير على الميزان التجاري: غياب التشريعات الملائمة يقلل من ثقة المستخدمين في الدفع الإلكتروني، مما يؤدي إلى انخفاض حجم المعاملات الإلكترونية ويحد من فرص التوسع في التجارة الدولية عبر هذا النظام، ومن ثم يضعف الميزان التجاري.

**د. التحديات الأمنية والاحتيال الإلكتروني**

- ❖ التحدي: تتزايد المخاوف بشأن الأمان السيبراني مع تزايد الهجمات الإلكترونية وعمليات الاحتيال، مما قد يجعل الأفراد والشركات مترددين في استخدام الدفع الإلكتروني.
- ❖ التأثير على الميزان التجاري: ضعف الأمان السيبراني يؤدي إلى تقليل الثقة بالنظام الإلكتروني، مما يحد من تبني التكنولوجيا في العمليات التجارية الدولية، وبالتالي يقلل من النشاط التجاري ويؤثر سلبًا على الميزان التجاري.

**ه. التكاليف المرتفعة لخدمات الدفع الإلكتروني**

- ❖ التحدي: تتطلب بعض خدمات الدفع الإلكتروني رسومًا مرتفعة، مما يجعلها غير جذابة للشركات الصغيرة والأفراد، ويحد من استخدامها على نطاق واسع.
- ❖ التأثير على الميزان التجاري: الرسوم المرتفعة تحد من انتشار هذه الخدمات، مما يضعف كفاءة المعاملات التجارية الدولية ويؤدي إلى زيادة الاعتماد على وسائل تقليدية أقل فاعلية، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري.

**و. ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية المحلية والدولية**

- ❖ التحدي: يعاني قطاع الدفع الإلكتروني من غياب التعاون الكافي بين المؤسسات المالية العراقية ونظيراتها الدولية، مما يعوق تيسير وتسريع العمليات التجارية عبر الحدود.
- ❖ التأثير على الميزان التجاري: غياب التنسيق يؤدي إلى تقليل كفاءة تسهيل المعاملات الدولية، مما يحد من التوسع في التجارة الخارجية ويؤدي إلى تقليص الصادرات والواردات، مما ينعكس سلباً على الميزان التجاري.

2. الحلول المقترحة لدعم الدفع الإلكتروني وتحسين الميزان التجاري لمواجهة هذه التحديات، هناك حاجة إلى:

- ❖ تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال الاستثمار في شبكات الإنترنت وتحسين استمرارية التيار الكهربائي.
- ❖ زيادة التوعية المالية عبر حملات تعريفية تستهدف نشر الثقافة المالية وتعزيز الثقة في الدفع الإلكتروني.
- ❖ وضع إطار قانوني وتنظيمي قوي يضمن حقوق المستخدمين ويعزز الأمان.
- ❖ تعزيز الأمان السيبراني من خلال اعتماد أحدث التقنيات لمواجهة التهديدات الإلكترونية وتوفير بيئة آمنة للمعاملات.
- ❖ خفض تكاليف الدفع الإلكتروني لدعم انتشاره وتسهيل الوصول إليه.
- ❖ تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية لتسهيل المعاملات عبر الحدود ودعم التجارة الدولية.

إن معالجة هذه التحديات وتطبيق الحلول المقترحة سيعزز من فعالية الدفع الإلكتروني، مما سيسهم في زيادة كفاءة العمليات التجارية ويؤدي إلى تحسين الميزان التجاري للعراق عبر تعزيز الصادرات وتسهيل عمليات الاستيراد.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً. الاستنتاجات:**

1. تأثير التكنولوجيا على الكفاءة التجارية: وسائل الدفع الإلكتروني تعمل على تعزيز كفاءة العمليات التجارية من خلال تسريع المعاملات وتقليل التكاليف المرتبطة بها، مما يدعم تحسين الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات وتسهيل عمليات الاستيراد.
2. أهمية البنية التحتية الرقمية: ضعف البنية التحتية التكنولوجية، مثل انقطاع التيار الكهربائي وضعف شبكات الإنترنت، يُعد عائقًا رئيسا أمام تبني وسائل الدفع الإلكتروني، مما يؤثر سلبًا على حركة التجارة الخارجية ويحد من القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.
3. الثقافة المالية وتبني التكنولوجيا: انخفاض مستوى الوعي المالي وعدم الثقة في الأنظمة الإلكترونية يحد من انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، مما يعيق نمو التجارة الإلكترونية ويضعف الميزان التجاري من خلال تقليل حجم المعاملات الدولية.
4. الحاجة إلى إطار تشريعي قوي: غياب التشريعات القانونية والتنظيمية الشاملة يقلل من فعالية وسائل الدفع الإلكتروني، مما يؤثر على ثقة المستخدمين ويحد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية.
5. الأمان السيبراني كعامل حاسم: التهديدات الأمنية مثل الاحتيال الإلكتروني تقلل من ثقة المستخدمين في وسائل الدفع الإلكتروني، مما يعيق تبني هذه التقنيات ويؤثر سلبًا على كفاءة المعاملات التجارية والميزان التجاري.
6. تكاليف الخدمات الإلكترونية وتأثيرها على الانتشار: ارتفاع تكاليف خدمات الدفع الإلكتروني يحد من استخدامها، خاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعيق نمو التجارة الإلكترونية ويقلل من كفاءة النظام التجاري بشكل عام.
7. التنسيق بين المؤسسات المالية: ضعف التعاون بين المؤسسات المالية المحلية والدولية يعوق تسهيل المعاملات التجارية عبر الحدود، مما يؤثر على حجم الصادرات والواردات ويضعف الميزان التجاري.
8. تأثير تقلبات أسعار النفط: اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عوائد النفط يجعل الميزان التجاري عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط، مما يؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل لتحقيق استقرار اقتصادي.
9. تداعيات الأزمات العالمية على التجارة: الأزمات العالمية، مثل جائحة كورونا، تؤثر سلبًا على الميزان التجاري من خلال تقليل الطلب العالمي على الصادرات وتعطيل سلاسل التوريد، مما يزيد من التحديات الاقتصادية.
10. أهمية التنويع الاقتصادي: الاعتماد المفرط على قطاع النفط يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية، مما يبرز الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لتعزيز الصادرات غير النفطية وتحقيق توازن تجاري مستدام.

11. تعزيز الشفافية المالية: وسائل الدفع الإلكتروني تسهم في زيادة الشفافية في المعاملات التجارية، مما يقلل من الفساد ويعزز ثقة المستثمرين، مما يدعم النمو الاقتصادي ويحسن الميزان التجاري.
12. زيادة القدرة التنافسية للشركات: تبني وسائل الدفع الإلكتروني يمكن أن يعزز قدرة الشركات العراقية على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال تسريع العمليات التجارية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات التقليدية.
13. جذب الاستثمار الأجنبي: تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني يجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير بيئة تجارية آمنة وفعالة، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.
14. تقليل الاعتماد على النقد الورقي: التحول نحو الدفع الإلكتروني يقلل من الاعتماد على النقد الورقي، مما يعزز الشمول المالي ويدعم استقرار النظام المالي، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري.
15. أهمية التوعية والتدريب: زيادة التوعية بأهمية وسائل الدفع الإلكتروني وتوفير التدريب اللازم للأفراد والشركات يمكن أن يعزز تبني هذه الوسائل، مما يدعم تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة كفاءة المعاملات التجارية وتعزيز النشاط الاقتصادي.

**ثانياً. المقترحات**:

1. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: ينبغي توجيه استثمارات حكومية وخاصة نحو تطوير البنية التحتية التكنولوجية، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة وأنظمة الطاقة المستقرة، لدعم تبني وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.
2. زيادة الوعي المالي والرقمي: تنفيذ برامج توعية تستهدف الأفراد والشركات لشرح الفوائد الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني، مثل تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة، مما يعزز تبني هذه التقنيات.
3. إصلاح الإطار التنظيمي والضريبي: تطوير تشريعات واضحة وشاملة تنظم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مع توفير حوافز ضريبية للشركات التي تعتمد هذه الوسائل، مما يشجع على الانتشار الواسع لها.
4. تعزيز الأمن السيبراني: الاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني لحماية أنظمة الدفع الإلكتروني من الهجمات الإلكترونية، مما يعزز ثقة المستخدمين ويقلل من المخاطر المالية المرتبطة بالاحتيال.
5. تقليل تكاليف المعاملات الإلكترونية: العمل على خفض الرسوم والعمولات المرتبطة بوسائل الدفع الإلكتروني لجعلها أكثر جاذبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنافسية الاقتصادية.
6. تعزيز التكامل بين المؤسسات المالية: تشجيع التعاون بين البنوك المحلية والمؤسسات المالية الدولية لتبسيط عمليات التحويلات المالية عبر الحدود، مما يدعم التجارة الخارجية ويحسن الميزان التجاري.
7. تنويع القاعدة الاقتصادية: تقليل الاعتماد على عوائد النفط من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة والسياحة، لتعزيز الصادرات غير النفطية وتحقيق توازن تجاري مستدام.
8. تحسين بيئة الأعمال: تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقليل التعقيدات الإدارية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يدعم النمو الاقتصادي ويزيد من فرص التصدير.
9. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: توفير التمويل والتدريب للشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مما يعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

10. تعزيز الشفافية المالية: استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لزيادة الشفافية في المعاملات المالية، مما يقلل من الفساد ويعزز ثقة المستثمرين، مما يدعم النمو الاقتصادي.
11. تحسين جودة التعليم والتدريب: تطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني لإعداد كوادر مؤهلة تدعم التحول الرقمي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.
12. تشجيع الابتكار التكنولوجي: دعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية لابتكار حلول دفع إلكتروني أكثر كفاءة وأمانًا، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.
13. تعزيز الشراكات الدولية: بناء شراكات استراتيجية مع دول ومنظمات دولية لتبادل الخبرات والتقنيات في مجال الدفع الإلكتروني، مما يدعم تطوير النظام المالي العراقي ويعزز التبادل التجاري.
14. إدارة المخاطر المالية: تطوير آليات متقدمة لإدارة المخاطر المرتبطة بوسائل الدفع الإلكتروني، مثل الاحتيال الإلكتروني، لضمان استقرار النظام المالي وحماية الاقتصاد من الصدمات.
15. إنشاء نظام مراقبة وتقييم اقتصادي: تطوير نظام مراقبة وتقييم مستمر لأداء وسائل الدفع الإلكتروني وتأثيرها على الاقتصاد الكلي، مع إجراء تعديلات دورية لتحسين الفعالية والكفاءة الاقتصادية.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**


1. عبد الحسين، هالة كريم. (2020). التجارة الدولية في العراق: الواقع والتحديات (ط1). بغداد: جامعة بغداد، كلية الاقتصاد.
2. سليمان، أحمد عبد الرحمن. (2022). "أثر الأنظمة الإلكترونية على التجارة الخارجية في الدول النامية: حالة العراق". مجلة الدراسات الاقتصادية الدولية، 15(2)، 45-61.
3. الزيدي، سامي عبد الله. (2020). التسويات الإلكترونية وأثرها على الاقتصاد العراقي. بغداد: دار المعرفة.
4. الشمري، رعد أحمد. (2019). التجارة الدولية والسياسات الاقتصادية (ط1). عمان: دار الفكر.
5. محمد، علي عبد الكريم. (2020). أثر الميزان التجاري على أسعار السلع في العراق (رسالة ماجستير). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، العراق.
6. حسن، محمد عبد الله. (2018). الاقتصاد الكلي والعلاقات التجارية الدولية (ط1). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
7. عبد الله، سامي كريم. (2021). التحديات الاقتصادية في العالم العربي: الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي (دراسة منشورة في مجلة). مجلة دراسات الشرق الأوسط، 39(1)، 89-105.
8. حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2007). التجارة الإلكترونية وحمايتها القانونية (ط1). الإسكندرية: دار الكتب القانونية.
9. يوسف، يوسف حسن. (2012). البنوك الإلكترونية (ط1). القاهرة: المركز القومي للإصدارات القومية للنشر والتوزيع.
10. سليم، رمضان زياد، وآخرون. (2003). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (ط2). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
11. زواش، زهير. (2011). دور النظام الإلكتروني في تحسين العمليات المصرفية (ط1). الجزائر: دار الإبداع.

12. الطائي، محمد عبد الحسين. (2010). التجارة الإلكترونية: المستقبل الواعد للأجيال القادمة. الزرقاء: جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة.
13. النجار، عبد الهادي. (2002). "النقود المصرفية وآلية تداولها". بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت.
14. مجيد، أحمد علي. (2013). أثر التسويات الإلكترونية على الميزان التجاري: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 845، العدد 3، 670-890
15. البنك المركزي العراقي. (2014). النشرة الإحصائية السنوية: قطاع نظام المدفوعات (التقرير السنوي). بغداد: البنك المركزي العراقي. ص 105.
16. البنك المركزي العراقي. (2018). النشرة الإحصائية السنوية: قطاع نظام المدفوعات (التقرير السنوي). بغداد: البنك المركزي العراقي. ص 105.
17. البنك المركزي العراقي. (2022). النشرة الإحصائية السنوية: قطاع نظام المدفوعات (التقرير السنوي). بغداد: البنك المركزي العراقي. ص 106.
18. البنك المركزي العراقي. (2022). النشرة الإحصائية السنوية: ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية (التقرير السنوي). بغداد: البنك المركزي العراقي. ص 98.
19. البنك المركزي العراقي. (2022). النشرة الإحصائية: ميزان المدفوعات العراقي (ط1) للمدة (2011-2022). بغداد: البنك المركزي العراقي.
20. البنك المركزي العراقي. النشرة الإحصائية: ميزان المدفوعات العراقي (الطبعة السادسة) للمدة (2011-2022). بغداد: البنك المركزي العراقي.
21. البنك المركزي العراقي. (2022). النشرة الإحصائية: ميزان المدفوعات العراقي (الطبعة السادسة) للمدة (2011-2022). بغداد: البنك المركزي العراقي.
22. البنك المركزي العراقي. https://cbi.iq

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell poses. Lyon 1999.p 11
2. J.T.Balino, Tomas.G.Johansson, Omotunde and v.sundararjan payment system and monetary policy Finance and Development, March, 1996, P2